Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 74 - 89
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية

علام عثمان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة– الجزائر
athmaneeco@gmail.com

سنوساوي صالح

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة– الجزائر
salah.senoussaoui@yahoo.com

الملخص:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تُمكن مستخدمها من تقييم تنافسية اقتصادها، ومن بين هذه المؤشرات نجد مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن معهد "Héritage " الذي تعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" في إعداده. كما أن هناك مؤشر أخر لا يقل أهمية في تقييم المناخ الاستثماري عن المؤشر الأول ألا وهو مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي تعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية في إعداده...الخ. ومن خلال هذا البحث توصلنا الى أنالجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، ذلك راجع إلى كثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصاديات العربية، كما أنه هناك وجود العديد من العراقيل تمس ممارسة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الاقتصادية، الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة أداء الأعمال

المقدمة:

في ظل ظروف الاقتصاد العالمي الجديد من انفتاح اقتصادي وزوال للحواجز لانسياب السلع والخدمات بين الدول، ومحدودية الاعتماد على استراتيجية الميزة النسبية للمنافسة في السوق العالمية، وتحول المنافسة من منافسة بين المؤسسات إلى منافسة بين الدول، أصبح لزاماً على الدول تغيير استراتيجياتها لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات العولمة.

وباعتبار الجزائر دولة نامية تسعى إلى رفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية، ومن خلال السعي إلى اكتساب قدرة تنافسية التي تكون أسسها ودعائمها الكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع.

وفي هذا الصدد عملت الجزائر على إعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية، بهدف تعزيز تنافسيتها الاقتصادية عن طريق توفيرها جو ملائم لنشاط مؤسساتها الاقتصادية.

طرح الإشكالية:

وعليه، ومن خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للبحث ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي: **هل نجحت الجزائر في تحرير اقتصادها من القيود الذي من شأنه أن يحسن من الوضع التنافسي لاقتصادها؟**

على أساس هذه الإشكالية يمكن لنا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل العوامل المؤثرة في تنافسية الدول؟
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟ وما هي عوامل ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري؟
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسياً؟ وماهي أهم الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث:

يرتكز البحث على مجموعة من الفرضيات، تمت صياغتها على النحو التالي:

- رغم الإصلاحات و الإمكانيات البشرية والمادية المعتبرة التي امتلكتها الجزائر إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال في ذيل الترتيب، ويرجع ذلك إلى ضعف التطور التكنولوجي والتكلفة الضريبية المرتفعة.
- هناك عدة عوامل تؤثر في تنافسية الدول من أهمها الاستقرار الاقتصادي والتطور التكنولوجي.
- ضرورة جعل الاقتصـــاد الجزائري تنافسي من خلال تحسين البنية التحتية، سهولة ممارسة الأعمال وتدنية المخاطر القطرية التي يتعرض لها القطر.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- إبراز الإطار المفاهيمي للتنافسية ومؤشرات قياسها.
- تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك.
- محاولة استعراض جملة من الآليات الكفيلة بتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تقسيم البحث:

بهدف الإجابة على الإشكالية واختبار فرضياتها فقد تم تقسيم البحث إلى محورين تسبقهما مقدمة وتلحقهما الخاتمة، وكانت عنوانيهما على النحو التالي:

- **المحور الأول:** ماهية التنافسية ومحدداتها.
- **المحور الثاني:** واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات دولية مختارة.

المحور الأول: ماهية التنافسية ومحدداتها

ظهور مفهوم التنافسية حديث النشأة، برز مع تفجر العجز في ميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلها مع اليابان وهذا في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وزيادة المديونية الخارجية لها، ثم ظهر الاهتمام وبشكل مكثف لهذا المفهوم في بداية تسعينيات القرن العشرين كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام العالمي الجديد خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي "الاتحاد السوفياتي" وظهور تداعيات عديدة التي كان من أبرزها ظهور ما يسمى بظاهرة العولمة.

أولاً: تعريف التنافسية: يختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كانت مؤسسة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد مؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في قطاع معين، وهاتان بدورهما يختلفان عن تنافسية دولة التي تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها.

١. **تعريف تنافسية الدولة:** تتعدد وتختلف التعاريف المقدمة لتنافسية الدولة باختلاف الزوايا التي ينظر إليها، ومن بين هذه التعاريف نجد:

أ- **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:** عرفت منظمة التنمية الاقتصادية والتنمية التنافسية على أنها: "القدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج تكون مرتفعة نسبيا بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية".[١]

ب- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:** عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على أنها: "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[٢].

ج- **تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية:** عرف التنافسية بأنها:"القدرة على إنشاء القيمة المضافة وزيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وربط هذه العلاقات بنموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف".

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن تنافسية دولة هي عبارة عن قدرة بلد على خلق بيئة تنافسية قادرة على توليد المداخيل من طرف عوامل إنتاج بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد.

٢. **تعريف تنافسية قطاع:** تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم الحكومي مما يساهم في تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي فيه، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع. وفقاً لهذا التعريف فإن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع يرتكز أساساً على مدى قدرة المؤسسات على تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية مقارنة بمنافسيها المشابهين على المستوى الدولي تؤهلها للوصول إلى مكانة تنافسية دولية، وتمكنها من البقاء والاستمرار عن طريق الأنشطة الابتكارية[٣].

٣. **تعريف تنافسية مؤسسة:** تتعدد وتختلف التعاريف المقدمة لتنافسية باختلاف الزوايا التي ينظر إليها ومن بينها نجد:

أ- **تعريف وزارة الصناعة والتجارة في انجلترا:** عرفت تنافسية المشروع على أنه: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى".

ب- **تعريف "شيام خيمان، أندروستون":** عرف كل من "شيام خيمان، أندروستون" تنافسية المؤسسة على أنها: "قدرة المؤسسة على بيع وتسويق السلع والخدمات على نحو مربح في الأسواق المفتوحة وذلك على نحو مستمر".

ج- **تعريف "Enright, M.J":**عرف "Enright" تنافسية المؤسسة على أنها: "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة".[٤]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول على أن تنافسية المؤسسة هي قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات، إما بالنوعية الجيدة، أو السعر المناسب أو المكان المناسب هذا مقارنة بمنافسيها.

ثانياً: أنواع التنافسية: بعد تعرضنا إلى مختلف التعاريف المقدمة للتنافسية نميز بين الأنواع التالية:

١. **تنافسية التكلفة أو السعر:** المؤسسات أو الدول ذات التكاليف الأرخص هي المتمكنة من عمليات تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا سعر الصرف.

٢. **التنافسية غير سعرية:** المقصود بها أنها أنواع غير سعرية تتمثل في:

أ- **التنافسية التقنية:** تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ب- **التنافسية النوعية:** تشمل إضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالمؤسسة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك والسمعة الحسنة في السوق، هي التي تتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من أسعار سلع منافسة[٥].

ج- **التنافس بالوقت:** يتبارى المتنافسون في اختصار الوقت بين كل ابتكار وتقديم لمنتج جديد واختزال وقت إنتاج وتقديم المنتج، وتسليم المنتجات في الوقت الذي يحدده الزبون.

د- **التنافسية الهيكلية:** المقصود بها سيطرة الدولة على سوق التبادل التجاري الدولي مستعملة في ذلك أهم التقنيات العالية والنوعية الممتازة وكذا الانخفاض في التكاليف لتكون رائدة في هذا السوق[٦].

ثالثاً: محددات التنافسية: أرجع بورتر مصادر الميزة التنافسية إلى أربعة محددات تؤثر كل منها في الأخرى كما يلي:[٧]

١. **أوضاع عوامل الإنتاج:** لا تقتصر عوامل الإنتاج في ظل نظرية الميزة التنافسية على العمال ورأس المال فقط، بل تشمل كافة عوامل الإنتاج من موارد طبيعية وبنية أساسية ورأس المال والموارد البشرية بالإضافة إلى المعرفة والمناخ والموقع. كذلك تتطلب الميزة التنافسية الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج وتفاعلها مع محددات الميزة التنافسية الأخرى.

٢. **أوضاع الطلب المحلي:** يتمثل ذلك في هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمي، فإذا كان هيكل الطلب المحلي يتميز بارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا، فان ذلك يحفز تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها، مع تحقيق ميزة تنافسية لهذه المنتجات.

٣. **الصناعات المكملة والمغذية:** يعتبر توافر مجموعة الصناعات المكملة والمغذية أحد محددات الميزة التنافسي، نظراً لما توفره من مدخلات بسرعة وبمرونة كبيرة تساهم في تخفيض السعر، كذلك يترتب على وجود تلك الصناعات قصر خطوط الاتصالات والمواصلات، كما يتيح فرصة لتبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا وخلق مهارات إنتاجية وإدارية.

٤. **استراتيجية المؤسسة وهيكلها ودرجة المنافسة:** يتضمن هذا المحدد الأهداف والاستراتيجيات وطرق وأساليب تنظيم المؤسسة، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية التي تشجع على الاختراع وتهيئ للنجاح على المستوى العالمي. ويترتب على الاختلافات في المناهج الإدارية والمهارات التنظيمية، خلق مزايا لعدد من الدول في أنواع مختلفة من الصناعات.

رابعاً: مؤشرات تنافسية اقتصاديات الدول:

١. **مؤشر الحرية الاقتصادية:** يُعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية، وفي سنة ١٩٩٥مأصدر معهد "Héritage" بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" مؤشر الحرية الاقتصادية[٨].الذي غطى مؤشر الحرية الاقتصادية ١٨٦ دولة سنة ٢٠١٥ منها ٢٠ دولة عربية، أما عن العوامل التي يقيسها يشمل على خمسين متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية[٩]، تتمثل هذه المحاور فيما يلي:

أ- **حكم القانون:** تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

ب- **محدودية دور الحكومة:** يعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختيار تخصيص الموارد، وتقاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

ج- **الكفاءة التنظيمية:** تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية[١٠].

د- **الأسوق المفتوحة:** تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية[١١].

٢. **مؤشر التنافسية العالمي:** يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنوياً منذ سنة ١٩٧٩، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثرها على الأوضاع التنافسية العالمية[١٢]، وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا

المؤشر ١٤٠ دولة سنة ٢٠١٥[١٣]، وفي سنة ٢٠٠٠ تم تطوير مؤشري تنافسية النمو Growth (GCI) Competitiveness Index وتنافسية الأعمال Business Compétitivités Index(BCI)، وفي سنة ٢٠٠٤ تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية (Growth Global Compétitivités Index GCI) وأصبح يشتمل على مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزائي[١٤]، ومن ثم اعتمد مؤشر التنافسية العالمية في قياسه للقدرة التنافسية للدولة على مؤشر مركب يشتمل على ثلاثة مجموعات من المؤشرات الفرعية هي:[١٥]

أ- **المتطلبات الاقتصادية الأساسية:** ويعتمد في قياسه على جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.

ب- **معززات كفاءة المؤسسات:** ويعتمد في قياسه على مدى تطوير التعليم العالي والتدريب، كفاء سوق السع والعمل والسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني، ومدى اتساع السوق سواءً السوق الداخلي أو الخارجي.

ج- **عوامل التطور:** تشمل عملية التطوير أو الابتكار شبكات الأعمال وتعقيدها أو في الابتكار والتطور التكنولوجي.

وبالارتكاز إلى المعايير السابقة يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية، حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترب من ٧ تكون في وضع تنافسية أفضل.

٣. **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:** يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية "وولد بيبير" منذ عام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصاديات الناهضة منها ٤ دول عربية. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونًا وهي:

أ- **مؤشر البيئة الاقتصادية:** ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب- **مؤشر البنية التحتية للمعلومات** : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- **مؤشر البيئة الاجتماعية:** ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة وتمنح هذه المكونات أوزانًا متساوية، ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعًا أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة.

أما عن المؤشرات الفرعية فهي تتراوح بين (٠-١٠٠) حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو ٣٠٠ نقطة، ويدل رصيد صفر على أسوأ أداء ورصيد ١٠٠ على أفضل أداء.

٤. **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ومن ضمنها مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حده الأدنى و الأقصى ما بين 25 سنة و 85 سنة.
- المعرفة وتقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين ٠ و١٠٠%.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 و 40.000 دولار.

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي: تنمية بشرية عالية (% 80 أو أكثر)، تنمية بشرية متوسطة من(50% إلى % 79) وتنمية بشرية منخفضة (أقل من % 50) وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية.

٥. **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمـــال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة إستراتجية في تقييم مدى تأثير القوانيين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها[١٦]. ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من ١ –١٩٠ دولة، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد. يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تُعتبر ملاءمة وأكثر تشجيعاً لممارسة النشاط.[١٧]

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح. وتتمثل في:

- مؤشر بدء النشاط التجاري.
- مؤشر استخراج تراخيص البناء.
- مؤشر توصيل الكهرباء.
- مؤشر تسجيل الممتلكات.
- مؤشر الحصول على الائتمان .
- مؤشر حماية المستثمر.
- مؤشر دفع الضرائب.
- مؤشر التجارة عبر الحدود.
- مؤشر إنقاذ العقود.
- مؤشر تسوية حالات الإعسار.[١٨]

المحور الثاني: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات دولية مختارة

هدفنا من عرض وتحليل المؤشرات هو الوقوف على أداء البلدان العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فهذه المؤشرات لها اعتبار كبير من قبل المؤسسات الدولية والشركات الاستثمارية العالمية، وحاولنا من خلال هذا الجزء من البحث تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري ومقارنتها ببعض الدول العربية وفق مؤشرات دولية مختارة هي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية ومؤشر سهولة الأعمال.

أولاً: تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري: استعادة الجزائر بعد صدمة النفط لسنة ١٩٨٦ مؤشراتها الاقتصادية الكلية، هذا بعد تطبيقها للإصلاحات أملتها عليها المؤسسات الدولية، إلا أن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن المعطيات ليست ذات دلالة كبيرة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على مورد واحد وهي العائدات النفطية، مما جعله يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، وعليه نحاول التطرق لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ والمبينة في الجدول رقم (١) كما يلي:

الجدول رقم (١): تطور بعض مؤشرات التوازن الداخل والخارجي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥

البيان / السنوات	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار
٢٠٠٥	٥,١	١,٤	١٠٩٥,٨	١٦,٩٤	١٧,١٩	٧٣,٣٥
٢٠٠٦	٢,٠	٢,٣	١١٨٦,٨	١٧,٧٣	٥,٦١	٧٢,٦٤
٢٠٠٧	٣,٠	٣,٧	٥٧٩,٣	٢٩,٥٥	٥,٦٠	٦٩,٣٧
٢٠٠٨	٢,٤	٤,٩	٩٩٩,٥	٣٦,٩٩	٥,٥٨	٦٤,٥٨
٢٠٠٩	٢,٤	٥,٧	٥٧٠,٣–	٣,٨٦	٥,٤١	٧٢,٦٣
٢٠١٠	٣,٤	٣,٩	٧٤,٠–	١٥,٣٣	٥,٤٥	٧٤,٣٩
٢٠١١	٢,٤	٤,٥	٦٣,٥–	٢٠,١٤١	٤,٤١	٧٦,٠٥
٢٠١٢	٣,٤	٨,٨٩	٧١٨,٨–	١٢,٠٥٧	٣,٦٩٤	٧٨,١٠
٢٠١٣	٢,٨	٣,٢٦	٦٦,٦–	٠,١٣٣	٣,٣٩٦	٨٧,٩٠
٢٠١٤	٣,٨	٢,٩٢	١٢٥٧,٣–	٥,٨٨١–	٣,٧٣٥	٨٣,٥٨
٢٠١٥	٣,٨	٤,٨	٢٥٥٣,٢–	٢٧,٥٣٧–	٣,٠٢	١١٧,٠٥

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥، متاح على:<www.bank-of-algeria.dz>.

من خلال تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ويمكننا تقديم بعض الملاحظات التالية:

أ- **مؤشرات التوازن الداخلي:** بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها معدل التضخم ورصيد الميزانية العامة...الخ، وسنتناول أهمها في النقاط التالية:

- **معدل نمو الناتج الداخلي (%):** تميز الاقتصاد الجزائري بالنمو المستمر حتى بلغ سنة ٢٠١٥ حوالي ٣,٨%، وهو رقم لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار البترول وفي نفس الاتجاه، وهذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر.
- **معدل التضخم (%):** عرف معدل التضخم تراجعاً خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، ولو أنها عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، وسبب هذا الارتفاع يرجع إلى نمو الكتلة النقدية بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية الأمر الذي سمح بإطلاق مجموعة من المخططات التنموية.
- **رصيد الميزانية العامة (مليار دج):** رصيدها كان موجباً على طول الفترة محل الدراسة، ماعدا بعد سنة 2009 لتسجل عجزا متتاليا تراوحت قيمته بين ٦٥,٣ مليار دج في حدها الأدنى و٢٥٥٣,٢ مليار دج في حدها الأقصى، وإذا كان عجز الميزانية المعتبر لسنة ٢٠١٥ قد حدث إثر الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، فإنه يجدر التذكير أن العجز لسنة ٢٠١٤ الذي حدث في الوقت الذي كان سعر البرميل يتجاور ١٠٠ دولار للبرميل. وهذه الهشاشة المعتبرة ناتجة عن انخفاض الجباية البترولية وعن ضعف الضريبة العادية وكذا ارتفاع النفقات العمومية.

ب- **مؤشرات التوازن الخارجي:** وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في:

- **رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار):**حقق ميزان المدفوعات فائضاً مستمراً ومتزايداً طوال الفترة ٢٠٠١ -٢٠١٣ م، إلا أنه بعد سنة ٢٠١٣ شهد عجزا متتاليا يرجع ذلك إلى انخفاض سعر البترول، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول من 100,23 دولار للبرميل سنة٢٠١٤ إلى 53,07 دولار للبرميل سنة ٢٠١٥.
- **سعر صرف الدينار الجزائري:** عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرارا بالرغم من الارتفاع الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة، حيث شهدت هذه السنوات تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق.

وفي سياق التقلبات في أسواق الصرف وانخفاض أسعار النفط، واصل بنك الجزائر تدخله النشط في سوق الصرف ما بين البنوك الجزائرية، لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني، يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني لاسيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام والفارق في الإنتاجية بين الجزائري وشركائها التجاريين الرئيسيين.

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة ٢٠٠٥ و٢٠١٥ استقرار اقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطاً بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة وتتلاشى بمجرد تراجع سعر البترول، وخير دليل على ذلك هو ما حدث على مؤشرات التوازن الخارجي، في أواخر سنة ٢٠١٤ بعد انخفاض أسعار البترول.

ثانياً: موقع الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية:

بلغ عدد الدول المدرجة في مؤشر التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ١٤٠ دولة سنة ٢٠١٦، احتلت الجزائر المرتبة ٨٧ عالمياً، في حين احتلت قطر المرتبة ١٨ عالمياً، وتلتها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ١٩ عالميا فالسعودية في المرتبة ٢٩ عالمياً، أما موريتانيا احتلت المرتبة ١٣٧ عالمياً. والجدول رقم (٢) يوضح موقع بعض الدول العربية في مؤشر التنافسية الدولية ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجدول رقم (٢): مؤشر التنافسية الدولية لبعض الدول العربية

الدولة	2014		2015		2016	
	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب
البحرين	4.5	44	4.5	39	4.5	48
الإمارات	5.3	12	5.1	19	5.3	16
قطر	5.2	13	5.4	11	5.2	18
السعودية	5.1	20	5.1	24	4.8	29
موريتانيا	3.2	141	3	141	2.94	137
الجزائر	4.1	79	4.0	87	**3.98**	**87**

Source: The World Economic Forum,**The Global Compétitivités Index 2016/2017,** Available on: <http://widgets.weforum.org>.

وبمقارنة المؤشر بين السنوات ٢٠١٤ و٢٠١٦، نجد أن:

– **الجزائر:** على الرغم من انخفاض الأداء التنافسي للجزائر في الترتيب سنة ٢٠١٥، إلا أنها حققت ثابت في الترتب في سنة ٢٠١٦، ومن خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية للاقتصاد الجزائري نجد أنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية إلى الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، من خلال الاعتماد على محور الاستقرار في مستوى الاقتصاد الكلي ومحور حجم السوق وضعف المحاور الأخرى.

– **البحرين:** تميز اقتصاد البحرين بالأداء التنافسي المرتفع، فقد حققت زيادة في الأداء التنافسي بثلاثة مراتب سنة ٢٠١٦ مقارنة بسنة ٢٠١٤ لكن هذا بثبات المؤشر، وبمقارنة العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الاقتصادية للبحرين نجد أنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية وأصبح يتوفر على المتطلبات الأساسية الذي من شأنه يجعله يتوفر على مناخ استثماري مرتفع.

– **قطر:** تميز أدائها التنافسي بمستوى مرتفع وفي المرتب الأولى عربياً، وحققت زيادة في الأداء التنافسي بخمسة مراتب سنة ٢٠١٦ مقارنة ب٢٠١٤ هذه مع ثبات المؤشر، وبمقارنة العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الاقتصادية لقطر نجد أنه في مرحلة انتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية وأصبح يتوفر على المتطلبات الأساسية الذي من شأنه يجعله يتوفر على بيئة تنافسية مرتفعة.

– **الإمارات العربية المتحدة:** يمتاز الاقتصاد الإماراتي بعدم استقرار تنافسيته، حيث انخفضت سنة ٢٠١٦ مقارنة بسنة ٢٠١٤ بسبع مراتب، بالرغم من التراجع الطفيف في مؤشر التنافسية، ومن خلال تتبع العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية لدولة الإمارات فزيادة على توفرها على المعرفة والابتكار، فهي تمتاز بتوفرها على المتطلبات الأساسية وكفاءة مؤسساتها، لذا فهي في حاجة لتجديد مناخ استثماري جذاب وملائم مع التجديد والابتكار.مما يفقدها تنافسية اقتصادها.

– **موريتانيا:** امتاز الاقتصاد الموريتاني بضعف القدرة التنافسية وانخفاضها من سنة لأخرى سواءً على مستوى المؤشر أو الترتيب، ومن خلال تتبع المؤشرات الفرعية للاقتصاد الموريتاني نجده مازال لم يتوفر على المتطلبات الأساسية الأمر الذي لم يجعله يتوفر على مناخ استثماري تنافسي.

كخلاصة لقراءة وتحليل مؤشرات التنافسية على مستوى الدول العربية على وجه عام والجزائر على وجه خاص، وعلى الرغم من النتائج المحققة، إلا انه يتطلب من جميع الدول تحقيق جودة المؤسسات الخاصة والعامة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي، لكن هذا غير كافي لذا عليهم الاهتمام بتطوير التعليم العالي والتدريب، كفاء سوق السع والعمل والسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني، ومدى اتساع السوق.

ثالثاً: موقع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

بلغ عدد الدول سنة ٢٠١٧ المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية ١٨٦ دولة، احتلت الجزائر ١٧٢ عالمياً واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة ٨ عالمياً، وتلتها قطر في المرتبة ٢٩ عالمياً ثم البحرين في المرتبة ٧٤ عالميا فالكويت٦١ عالمياً. والجدول (٣) يوضح موقع الجزائر وبعض الدول العربية ذلك.

الجدول رقم (٣): مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية

الدولة	2015		2016		2017	
	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
البحرين	18	73.4	25	72.6	44	68.5
الإمارات	25	72.4	25	72.6	8	76.9
قطر	32	70.8	34	70.7	29	73.1
الكويت	74	62.5	74	62.7	61	65.1
السعودية	77	62.1	78	62.1	64	64.4
موريتانيا	135	53.3	128	54.8	131	54.4
الجزائر	157	48.9	154	50.1	**172**	**46.5**

Source: Héritage Foundation, **Index of Economic Freedom Indicators**,Available on: <http:///www.heritage.org/index >.

وبالمقارنة مؤشر الحرية الاقتصادية بين سنة ٢٠١٥، ٢٠١٦ و٢٠١٧ نجد أن:

– **الجزائر:** بالرغم من ارتفاع مرتبة الحرية الاقتصادية سنة ٢٠١٦ إلا أنها انخفضت سنة ٢٠١٧، حيث حققت الجزائر (٤٦,٥) نقطة سنة ٢٠١٧، بنسبة تراجع (٣,٦) نقطة مقارنة بسنة ٢٠١٦ هذا ما يؤهل الجزائر لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية الضعيفة، وهذا مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمجالات: (حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية والتحرر من الفساد).

– **قطر:** تحصلت قطر على (٧٣,١) نقطة سنة ٢٠١٧ بمرتبة ٢٩ عالمياً، بانخفاض قدره (٢,٤) نقطة مقارنة بسنة ٢٠١٦، هذا ما يؤهل قطر لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه كاملة، وهذا مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمجالات: (حرية الاستثمار، الحرية المالية و التحرر من الفساد).

– **الإمارات العربية المتحدة:** تحصلت الإمارات العربية المتحدة على (٧٦,٩) نقطة سنة ٢٠١٧ وهو ما يؤهلهم لتصنيف اقتصادها في مجال الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، وهذا مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمجالات: (حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية والتحرر من الفساد) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، أما بالنسبة إلى البحرين تشهد نقائص في المجال: (الحقوق الملكية والتحرر من الفساد).

– **المملكة العربية السعودية، موريتانيا، الكويت:** حققت هذه الدول نقاط تتراوح بين ٦٤,٤ و ٥٤,٤نقطة في حدها الأدنى، مما يؤهلهم إلى تصنيف اقتصادهم في مجال الحرية الاقتصادية المتوسطة، مع وجود بعض نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من (حرية العمل، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، التحرر من الفساد وحرية العمل).

رابعاً: موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال:

كما سبق ذكره يستند مؤشر سهولة أداء الأعمال على البيانات الصادرة عن البنك الدولي المتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في إعداد التقرير السنوي للممارسة الأعمال. ولأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال نتطرق إلى المؤشرات الفرعية المركبة له لسنة ٢٠١٦ التي تم بمشاركة ١٩٠ دولة.

١. **مؤشر بدء النشاط التجاري:** يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع. ويمكن لنا تلخيص هذا المؤشر لبعض الدول العربية لسنة ٢٠١٦ في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤): مؤشر بدأ النشاط التجاري لبعض الدول العربية لسنة ٢٠١٦

المواضيع	الإمارات	موريتانيا	تونس	قطر	السعودية	البحرين	**الجزائر**	الكويت
عدد الإجراءات	6	6	10	8	12	7	**12**	12
الوقت	8.0	8.0	11.0	8.5	19.0	9.0	**20**	31.0
التكلفة– متوسط دخل الفرد	6.2	18.5	3.9	5.1	4.1	0.8	**10.9**	2.3
الحد الأدنى لرأس المال– متوسط دخل الفرد	0.0	0.0	0.0	61.5	0.0	189.6	**23.6**	8.2
الترتيب العالمي	60	70	103	109	130	140	**145**	148

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال استقراء الجدول السابق يمكن لنا القول أن الجزائر من الدول المتأخرة سواءً على مستوى الدول العربية أو على مستوى العالم من حيث إجراءات تأسيس المشروع الجديد والوقت المستغرق لذلك، أما من حيث تكلفة تأسيس الكيان تعتبر من الدول المكلفة، أما الحد الأدنى لرأس ماله تعتبر من رؤوس الأموال المتوسطة الحجم. وبالتالي نستنتج أن الجزائر يسودها صعوبة إنشاء كيان قانوني لبداية نشاط تجاري، خاصة في مجال تكلفة الإنشاء ووقت وعدد إجراءات التأسيس. وهذا كله يحد من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

٢. **استخراج تراخيص البناء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع . ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات المرافق، ومن خلال الجدول (٥) يمكن لنا توضيح مؤشر استخراج تراخيص البناء لبعض الدول العربية.

الجدول رقم (٥): مؤشر استخراج تراخيص البناء لبعض الدول العربية لسنة ٢٠١٦

المواضيع	الإمارات	قطر	البحرين	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**	الكويت
عدد الإجراءات	8	15	8	13	17	13	**17**	22
الوقت	43.5	57.0	145.0	106.0	93.0	104.0	**204**	216.0
التكلفة – متوسط دخل الفرد	0.2	0.0	0.2	0.4	2.5	4.3	**0.9**	0.3
مؤشر رقابة جودة البناء ٠ – ١٥	11.0	13.0	12.0	12.0	11.0	6.0	**9**	11.0
الترتيب العالمي	2	8	9	17	57	112	**130**	133

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال استقراء الجدول يمكن القول أن الجزائر من الدول المتأخرة سواءً في إجراءات ووقت استخراج التراخيص، أما من حيث التكلفة ومؤشر جودة رقابة البناء مقارنة ببعض الدول العربية على رأسها دول الخليج العربي نجدها من الدول غير مكلفة مالياً عند استخراج التراخيص، ومن الدول التي لها مؤشر على رقابة جودة بناءها، ومنه نستنتج أن الجزائر يسودها سهولة استخراج تراخيص البناء خاصة من حيث التكلفة استخراج التراخيص ورقابة جودة البناء فيها.

٣. **مؤشر الحصول على الكهرباء:** يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء. ومن خلال الجدول رقم (٦) يمكن لنا توضيح مؤشر الحصول على الكهرباء لبعض الدول العربية.

الجدول رقم (٦): مؤشر الحصول على الكهرباء لسنة ٢٠١٦

المواضيع	الإمارات	السعودية	تونس	البحرين	قطر	الكويت	**الجزائر**	موريتانيا
عدد الإجراءات	3	4	4	5	4	8	**5**	5
الوقت	32.0	61.0	65.0	85.0	90.0	64.0	**180**	70.0
التكلفة – متوسط دخل الفرد	23.5	26.2	677.7	46.4	8.8	52.2	**1295.5**	6,384.4
مؤشر موثوقية التغذية وشفافية التعرفة ٠–٨	7.0	6.0	6.0	4.0	0.0	3.0	**4**	2.0
الترتيب العالمي	4	24	38	77	111	128	**130**	152

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال استقراء الجدول رقم (٦) نجد الجزائر من الدول التي تمتاز بقلة إجراءات الحصول على الكهرباء، ومن الدول المتأخرة من حيث وقت الحصول على الكهرباء ومن الدول المكلفة للحصول عليها مقارنة ببعض الدول العربية، ومنه نستنتج أن الجزائر يتميز بالمناخ الاستثماري يسوده سهولة الحصول على الكهرباء من حيث الإجراءات وشفافية التعرفة بأسعارها وموثوقية الحصول عليها عند الحاجة.وهذا ما يفقدها تنافسية اقتصادها.

٤. **مؤشر تسجيل الملكية:** يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلّقين بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه، ومن خلال الجدول رقم (٧) يمكن لنا ذلك.

الجدول رقم (٧): مؤشر تسجيل الملكية لسنة ٢٠١٦

	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	الجزائر
عدد الإجراءات	2	2	7	8	3	4	4	**10**
الوقت	31.0	1.5	13.0	49.0	6.0	39.0	49.0	**55**
التكلفة – متوسط دخل الفرد	1.7	0.2	0.3	0.5	0.0	6.1	4.6	**7.1**
مؤشر نوعية إدارة الأراضي ٠–٣٠	17.5	20.0	23.5	17.5	9.5	12.5	6.5	**7**
الترتيب العالمي	25	10	28	68	31	86	100	**163**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال الجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها، كما أنها من الدول المكلفة عند تسجيل الملكية فيها ومن الدول التي تمتاز بمؤشر متدني لإدارة نوعية الأراضي فيها.وهذا كله يحد من نشاط المؤسسات في الجزائر مما يفقدها تنافسية لاقتصادها.

٥. **مؤشر الحصول على الائتمان:** يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، ومن خلال تتبع مؤشر للجزائر لسنة ٢٠١٦، فإنها من الدول التي تتميز بقوة الحقوق القانونية وعدم عمق المعلومات الائتمانية وضعف تغطية سجلات المعلومات الائتمانية وانعدام تغطية مراكز المعلومات الائتمانية. ويمكن لنا توضيح مؤشر الحصول على الائتمان من خلال الجدول(٨).

الجدول رقم (٨): مؤشر الحصول على الائتمان سنة ٢٠١٦

المواضيع	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**
مؤشر قوة الحقوق القانونية	1.0	2.0	1.0	2.0	2.0	2.0	2.0	**2**
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية	7.0	7.0	5.0	6.0	8.0	5.0	2.0	**0**
تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين	0.0	7.7	26.5	15.3	0.0	28.9	6.1	**1.9**
تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين	29.0	38.4	0.0	34.2	47.4	0.0	0.0	**0**
الترتيب العالمي	25	97	133	1.9	79	126	162	**174**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

٦. **مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:** يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة، وحسب تقرير "ممارسة الأعمال ٢٠١٦" فقد سجلت الجزائر المرتبة 169 عالمياً وهي مرتبة متدنية، ذلك راجع إلى تدني ترتيب الجزائر للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر حماية المستثمرين الأقلية، بالخصوص مؤشر أنظمة نطاق تضاربا المصالح ومؤشر نطاق الإفصاح عن المعلومات...الخ. ومن خلال الجدول رقم (٩) يمكن لنا توضيح مؤشر حماية المستثمرين سنة ٢٠١٦ لبعض الدول.

الجدول رقم (٠٩): مؤشر حماية المستثمرين سنة ٢٠١٦ لبعض الدول العربية

المواضيع	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**
مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين (٠-١٠)	4.8	6.0	4.5	5.7	5.2	5.0	4.3	**3.3**
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح (٠-١٠)	4.7	7.3	4.3	5.7	6.7	5.3	4.0	**3**
مؤشر نطاق الإفصاح (٠-١٠)	8.0	10.0	5.0	4.0	8.0	4.0	6.0	**4**
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (٠-١٠)	4.0	9.0	6.0	9.0	8.0	7.0	1.0	**1**
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (٠-١٠)	2.0	3.0	2.0	4.0	4.0	5.0	5.0	**4**
مؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين (٠-١٠)	5.0	4.7	4.7	5.7	3.7	4.7	4.7	**3.7**
مؤشر نطاق حقوق المساهمين (٠-١٠)	7.0	4.0	5.0	4.0	5.0	5.0	5.0	**5**
مؤشر مدى الملكية والإدارة (٠-١٠)	4.0	7.0	5.0	6.0	2.0	4.0	5.0	**4**
مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (٠-١٠)	4.0	3.0	4.0	7.0	4.0	5.0	4.0	**2**
الترتيب العالمي	111	49	122	66	99	105	134	**174**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

٧. **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إداريا في دفع الضرائب. وحسب تقرير "ممارسة الأعمال ٢٠١٦" سجلت الجزائر المرتبة ١٦٩ عالمياً، بمجموع ٢٧ من المدفوعات التي تشمل الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب مستغرقة بذلك ٣٨٥ يوم وبنسبة (٧١,٣%) من إجمالي الربح، أما كل من قطر والبحرين سجلت المرتبة أولى عالمياً بمجموع أربعة دفعات شمل الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب مستغرق (٤١، ١٢) يوم على الترتيب بسعر (١١,٣، ١٥,٩)% لكلا الدولتين. والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

الجدول رقم (١٠): مؤشر دفع الضرائب لسنة ٢٠١٦ لبعض الدول العربية

المواضيع	البحرين	الإمارات	قطر	الكويت	السعودية	تونس	موريتانيا	**الجزائر**
المدفوعات	13.0	4.0	4.0	12.0	3.0	8.0	49.0	**27**
الوقت عدد المرات سنوياً	60.0	12.0	41.0	98.0	64.0	144.0	734.0	**385**
إجمالي سعر الضريبة % من إجمالي الربح	13.5	15.9	11.3	13.0	15.0	59.9	71.3	**72.7**
ضريبة الأرباح %	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2	12.8	0.0	**6.6**
المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمال%	13.5	14.1	11.3	13.0	12.8	25.2	23.2	**30.6**
ضرائب أخرى%	0.0	1.8	0.0	0.0	0.0	21.9	48.1	**35.5**
الترتيب العالمي	8	1	1	11	3	81	187	**169**

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال التحليل وبعد عملية استقراء للجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول المكلفة ضريبياً مقارنة بالدول العربة المذكورة بالخصوص دول الخليج العربي التي تتسم بقلة العبء الضريبي، هذا ما يدل ويؤكد على وجود مناخ معيق للاستثمارات، مما يفقدها تنافسية مناخها الاستثماري.

٨. **إنفاذ العقود:** يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية، وبالنسبة لسنة ٢٠١٦ فان الجزائر حلت في المركز ١٠٦ عالمياً، ففي الجزائر لتسوية نزاع تجاري يتطلب الأمر ٦٣٠ يوم، وتكلفة تقدر ب١٩,٩% من قيمة المطالبة، أما عن نوعية الإجراءات فهي من الإجراءات الرديئة، أما بالنسبة إلى باقي الدول العربية حلة الإمارات أولى عربياً بمرتبة ١٨ عالمياً تليها من الكويت، موريتانيا، تونس، السعودية والبحرين على الترتيب. ومن خلال الجدول رقم (١١) يمكن لنا توضيح مؤشر إنفاذ العقود لسنة ٢٠١٦.

الجدول رقم (١١): مؤشر إنفاذ العقود لسنة ٢٠١٦ لبعض الدول العربية

المواضيع	الإمارات	الكويت	موريتانيا	تونس	السعودية	البحرين	**الجزائر**	قطر
الوقت (أيام)	495.0	566.0	370.0	565.0	575.0	635.0	**630.0**	570.0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	19.5	18.6	23.2	21.8	27.5	14.7	**19.9**	21.6
نوعية الإجراءات القضائية (٠-١٨)	13.0	8.0	5.0	7.0	8.0	5.0	**5.5**	4.5
الترتيب العالمي	18	58	71	81	86	101	**106**	112

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على: مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية في الدول العربية هناك تقارب بينها وبين الجزائر من حيث وقت فض النزاع التجاري وتكلفته، أما من حيث نوعية الإجراءات كانت الجزائر متأخرة مقارنة بها.

الخاتمة:

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وازدياد حدة المنافسة و الصراع التجاري العالمي، لذا يجب تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري التي أصبحت إحدى الضروريات التي يجب أن تأخذ على محمل الجد من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية الجزائرية.

نتائج البحث:

ومن خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص ما يلي:

١. يتم تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار لتهيئة عدد من المؤشرات تساعد في معرفة الوضع التنافسي لكل دولة وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية، المؤشر المركب للمخاطر القطرية، المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة ومؤشر سهولة أداء الأعمال.

٢. تعد الحرية الاقتصادية من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، نظراً لدور الذي تتمتع به في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٣. رغم التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري، إلا أن ذلك لم ينعكس على وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن دول على الرغم من امتلاكها لإمكانيات بشرية ومادية معتبرة.

٤. تمتاز الجزائر بضعف درجة حريتها الاقتصادية، ويعنى ذلك كثرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار، القطاع المالي، إدارة شؤون الملكية ووجود الفساد فيها، أما عن باقي العوامل فتدخل الدولة بدرجة متوسطة.

٥. المناخ الاستثماري الجزائري غير تنافسي خاصة فيما يتعلق بعوامل الابتكار التطور التكنولوجي، وضعف كل من مستوى التعليم العالي والتدريب، كفاء الأسواق، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني ومدى اتساع السوق.

٦. يسود الجزائر صعوبة في إنشاء كيان قانوني جديد، خاصة في مجال تكلفة الإنشاء ووقت وإجراءات التأسيس هذا سواءً مقارنة بالدول العربية أو مقارنة بباقي دول العالم.
٧. يسود الجزائر سهولة في استخراج تراخيص البناء خاصة تكلفة استخراج التراخيص ورقابة جودة البناء فيها.
٨. الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة تسجيل الملكية، هذا من حيث إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها، كما أنها من الدول المكلفة في تسجيل الملكية ومن الدول التي تمتاز بمؤشر متدني لإدارة نوعية الأراضي فيها.
٩. تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بقوة الحقوق القانونية وعدم عمق المعلومات الائتمانية وضعف تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية وانعدام تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية.
١٠. تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بقلة حماية المستثمرين الأقلية، ذلك بطبيعة الحال راجع إلى تدني ترتيب الجزائر للمؤشرات الفرعية المكونة، بالخصوص مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الإفصاح عن المعلومات، إضافة إلى مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين.
١١. الجزائر من الدول المكلفة ضريبياً مقارنة بمجموع الدول العربية المذكورة بالخصوص دول الخليج العربي التي يتسم مناخها الاستثماري بقلة العبء الضريبي، هذا ما يدل ويؤكد على وجود ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري.

كقراءة مختصرة للنتائج المتوصل إليها يمكن القول أنالجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، ذلك راجع إلى كثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصاديات العربية، كما أنه هناك وجود العديد من العراقيل تمس ممارسة الأعمال.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نستطيع تقديم الاقتراحات التالية:

١. يستوجب ضعف تنافسية الدولة إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهارتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على كفة الكمية، إضافة إلى تنمية القدرات البحثية والإبداع لديهم وإتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية.
٢. يستوجب ضعف تنافسية الدولة تدعيم القطاع المالي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي، والاهتمام بالعوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي كالحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وببيئة أداء الأعمال، بحيث تكون هذه العناصر داعمة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ولحرية عمل الأسواق وأمان المعاملات والعقود المبرمة من ناحية أخرى.
٣. يعيش العالم عصر المعلومة لذا من الأهمية توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد الجزائري يحتاجها، بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع المؤشرات الاقتصادية.
٤. إعادة النظر في النظام القضائي الذي يتميز بطول التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لذا فالقضاء لحاجة للإصلاح من خلال تحديث المحاكم والاختيار الجيد للقضاة.
٥. الاهتمام بتطوير التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع وسوق العمل وسوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني.
٦. تطوير السوق المالية الجزائرية، للأهمية التي توفرها في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها.

المراجع:

[1]ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييميه**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع ٣٦، العراق، ٢٠١٣، ص٥.

[2] ياسين قاسي، **التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص التسويق، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

[3] ريحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق، ص ٥.

[4] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١، ص٢١.

[5] محمد عدنان وديع، "**القدرة التنافسية وقياسها**"، مجلة جسر التنمية، ع ٢٤، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٧.

[6] ياسين قاسي، مرجع سابق، ص ٥٨.

[7] نفس المرجع، ص 87، ٨٩.

[8]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن**،النشرة الفصلية، ع١، ٢٠٠٤، متاح على:
<http:// http://www.iaigc.net>، ص ١٠.

[9]Heritage Foundation, **Index of Economic Freedom Indicators**,Available on:< http://www.heritage.org>.

[10] عزة حجازي، **أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، ع٢، ٢٠١٤، ص، ص44، ٤٦.

[11]HeritageFoundation, Ibid.

[12]مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص ٨٧.

[13]The World Economic Forum,**The Global Compétitivités Index 2015-2016**, Available on: <http://widgets.weforum.or>.

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، ٢٠٠٩، متاح على:
<http://www.iaigc.net >، ص ١٦٨.

[15]مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق، ص ص ٨٧-٨٩.

[16] عبد الحميد بوخاري، "**واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، مجلة الباحث، ع ١٠، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ص ٤٤، ٤٥.

[17]مجموعة البنك الدولي، **ممارسة أنشطة الأعمال**، متاح على: <http://arabic.doingbusiness.org/>

[18] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشر سهولة أداء الأعمال**، ٢٠٠٦، متاح على:
<http:// http://www.iaigc.net>، ص ١١.

Global Journal of Economics and Business – Vol.4, No. 1 , 2018, pp. 74 - 89
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Mechanisms to Activate the Competitiveness of the Algerian Economy in the Light of Competitive Indicators

Allam Othman
Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences - University of Bouira – Algeria
athmaneeco@gmail.com

Snousawi Saleh
Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences - University of Bouira – Algeria
salah.senoussaoui@yahoo.com

Abstract:

There are several economic indicators that can allow its users to assess the competitiveness of their economy, among them is the economic freedom issued by the Institute "Heritage" in collaboration with the newspaper "Street Journal", as it Another indicator as important as the previous one is the indicator of international competitiveness issued by the International Economic Forum in collaboration with the international development center affiliated with Harvard University (USA).

We arrived by this study to say that the investment climate of Algeria is low because of the intervention of the state in the economic activity and the non competitiveness of the Algerian economy compared to the Arab economies as well. that the multitude of constraints that hinder the practice of business.

Keywords: economic competitiveness, economic freedom, indicator of business performance